في الشفعين وفي الباقي ركعتين وهو ست مسايل عند ابي حنيفة رحمه الله واربع عند ابي يوسف وعند محمد
ركعتين في الكل م ولا قضاء لو شدد اولا تم نقض ش اي نوى اربع ركعات من النفل وقعد على
الركعتين يعتبر التشهد م بقضاء لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه م او شرع
ظانا انه عليه ش هذه المسئلة وان قيمت جاسبق وهو قوله ولزم اتمام نفل شرع فيه قصدا خرج عما
م اولم يقعد في وسطه ش اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطها كان ينبغي ان تفسد
الشفع الاول وجب قضاؤه لان كل شفع من النفل سلوة ومع ذلك لا يفسد الشفع الاول قبل
على الفرض م ويتنفل قاعدا مع قدرته قيامه ابتداء وكره بناء الا بعذر ش اي قدر على القيام ولو
ان شرع في النفل قاعدا وان شرع في النفل قائما ثم قعد فيه مع القدرة على القيام فاراد في حال
الابتداء حال الشروع وبحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع م وراكبا موميا جاز
الى غير القبلة ش انما قال خارج المصر لقول ابن عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي على حماره وهو متوجه الى خيبر يومي ايماء ولما كان هذا الفعل مخالفا للقياس اقتصر على
مورده م فلو فتح راكبا ثم نزل الى بعكسه فسدت ش لان في الاول بوجد به اكمل مما شرع
عليه وفي الثاني العكس الجزمية موجبة للركوع والسجود ولا يجوز اداؤه بالايماء م سن الرواتب
عشرون ركعة بعد العشاء قبل الوتر وبعده خمس تراويح لكل ترويحة تسليمتان وجلسة
بعدهما قدر ترويحة والسنة فيها الختم مرة ولا يترك لكسل القوم ولا يؤتر بجماعة خارج رمضان
ش والمكاتبات التراويح سنة لان واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين
العذر في ترك المواظبة وهو خافة ان تكتب علينا م وفصل عند الكسوف يصلي الامام
بالناس ركعتين كالنفل ش اي على صفة النفل بلا اذان واقامة وعندنا في كل ركعة
ركوع واحد وعند الشافعي ركوعان م مخيما مطوعا ان قرأ فيهما وبعد هما بدعو حتى يحمل ولو
وان صلوا وحدانا جاز وهو دعاء واستغفار ويستقبل بهما القبلة بلا قلب رداء وحضور
م باب ادراك الفريضة من شرع في فرض فاقيمت ان لم يسجد للركعة الاولى
او سجد وهو في غير رباعي او في رباعي ولم يضم اليها اخرى قطع وافترى ش اي من شرع في فرض منفردا
فاقيمت لهذا الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يقال ضربت ضربت فان لم يسجد
الاولى قطع وافترى وان سجد فان كان في غير الرباعي فكذلك الا انه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى
يتم صلوته في الثنائي وبوجد الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم الكل فتفوته او لانه يصير مشتغلا
بعد الغروب في المغرب والقطع وان كان ابطالا لا للفعل وهو منهي لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم
فالابطال لقصد الامتثال لا يكون ابطالا وان كان في الرباعي يضم ركعة اخرى حتى يصير
نافلة ثم يقطع ويفترى فقوله وضم اليها حالي من قوله او فيه تقديره او سجد للركعة الاولى
في الحالين صح

حاصله في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع وافترى حتى لو لم يضم اليها
اخرى لا يقطع بل يضم فاذا ضم قطع وافترى م وان صلى ثلاثا فانه ش اي من الرباعي م يتمه
ثم يقتدي مستقلا ش لانه قد ادى الاكثر والاكثر حكم الكل م الا في العصر ش اي لا يقتدي
فان الثالثة بعد اداء العصر مكروهة م كره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه لا لمقيم
جماعة اخرى ش اي يتظلم به امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امامه او من يقوم
بامر جماعة بتغيرون او يقللون بغيبته ثم عطف على قوله لا لمقيم جماعة قوله م ولي صلى الظهر
او العشاء مرة لا عند الاقامة ش اي لا يكره له الخروج لا عند الاقامة فالاستثناء متعلق
بقوله ولي صلى الظهر او العشاء ولا تعلق له بقوله لا لمقيم جماعة اخرى فان مقيم الجماعة الاخرى
لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة وبين من صلى الظهر او العشاء مرة ان هذا
انما يكره له الخروج لانه خرج عند الاقامة بنية ان يصلي مع الجماعة ولو لم يخرج ويصلي يخرج فضيلة
المواظبة وثواب النافلة فايثار التهمة والاعراض عن الفضيلة والثواب قبيح جدا واما مقيم الجماعة
الاخرى فانه ان خرج عند الاقامة لا يتهم لانه يقصد الاكمل وهو الجماعة التي تتعرى بفعله
وان لم يخرج لا يجر ما ذكرنا بل يختار امر الجماعة الاخرى م ومن صلى الفجر او العصر او المغرب يخرج
وان اقيمت ش لانه ان صلى يكون نافلة والنافلة بعد العصر والفجر مكروه واما في المغرب فان النافلة
لا تشرع ثلاث ركعات م ويترك سنة الفجر ويعيدي من لم يدرك ش اي الفجر والمراد بضميم يجمع
ان ادرك اقلها ومن ادرك ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تبعا لفرضها ش اي ان فاتته سنة الفجر فانه
فانه يقضيها بدون الفرض لا يقضي قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
واما عند محمد رحمه الله يقضيها الى الزوال لا بعده ولو فاتته مع الفرض فان قضى قبل الزوال يقضيها
جميعا وكذا بعد الزوال عند بعض المشائخ وعند البعض لا بل يقضي الفرض وحده وقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما فاته الفجر ليلة التعريس فقضاه مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة وجهر
بالقراءة فعلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجهر فيه والاذان والاقامة م
للقضاء وان السنة تقضى مع الفريضة فمن هذه الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدي
حكمه الى غيره من الصلوات وهي ما عدا قضاء السنة فعدي عن مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء
سائر الصلوات واما قضاء السنة فعلم ان سنة الضحى كل من سائر السنن فلا يلزم من شرعية
شرعيته قضاء سائر السنن ولما من قضاؤها بشرعية الفرض قضاؤها بدون الفرض لكن يلزم من قضائها
جماعة الفرض قبل الزوال قضاؤها بشرعية الفرض بعد الزوال لحكمها هو عند بعض المشائخ لان اختصاص
شرعية الفرض بكونه قبل الزوال لمعنى فيه م ويترك سنة الظهر ش اي سواء يدرك الفرض اذا اداها
اولا م واحكم قضاؤها قبل شفعه ش اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض م وعمر ما لا يقضي صلا
وقد ترك ركعة من الظهر غير مصل جماعة بل مدرك فيصليها ش ان حلف ليصلين الظهر جماعة فادرك